S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/987
23 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرارات مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٣ (١٩٩٥)

أولا - المقدمة

١ - قرر مجلس الأمن - في قراراته ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٣ (١٩٩٥) المؤرخة ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥ - إنشاء ثلاث بعثات منفصلة، ولكن مترابطة، لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة: عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، تعرف باسم عملية أنكرو؛ وقوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك؛ وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأقيم مقر لمسرح العمليات - يعرف باسم مقر قوات الأمم المتحدة للسلام - في زغرب. وكانت ولاية هذه البعثات لفترة قوامها ثمانية أشهر تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. والمقصود من هذا التقرير مساعدة المجلس في مداولاته المتعلقة بمستقبل هذه البعثات.

ثانيا - الهيكل التنظيمي لقوات الأمم المتحدة للسلام

٢ - كان مقر قوات الأمم المتحدة للسلام يرأسه، حتى وقت قريب، ممثلي الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، الذي خلفه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، السيد كوفي عنان. ويتولى هذا المقر مهام توجيه السياسات عموما، والإدارة، والدعم والإمداد بالنسبة للبعثات الثلاث في يوغوسلافيا السابقة. ويتولى قائد قوة مسرح العمليات قيادة العناصر العسكرية للقوات الخاضعة لإمرته. واعتبارا من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أصبح قوام العنصر العسكري - الذي يقوده قائد قوة مسرح العمليات، الفريق برنار جانفييه، من فرنسا - يبلغ ٣٨٥ ٣٢ منهم ٥٧٦ مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من ٣٦ بلدا. ويرد في المرفقات الأول والثاني والثالث من هذا التقرير بيانات تفصيلية عن وزع القوات، وعدد الإصابات من بينها، وتوزيعها حسب البلدان المساهمة بقوات. وتضم القوات ٣٦٦ فردا من أفراد الشرطة المدنية، و ٧٦٣ ١ موظفا مدنيا دوليا (منهم ١٩٥ ١ موظفا تعاقديا ليسوا من موظفي الخدمة المدنية الدولية) و ٨٧٣ ٢ موظفا محليا

٣ - ولكل عنصر مستقل من قوات الأمم المتحدة للسلام رئيس مدني للبعثة وقائد عسكري. فقوة الأمم المتحدة للحماية يرأسها السيد أنطونيو بيداويه، من اسبانيا، وقائدها العسكري هو الفريق روبرت سميث،

271195 251195 251195 95-36571

من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. أما عملية أنكرو فيرأسها السيد بيونغ سوك مين، من جمهورية كوريا، وقائدها العسكري هو اللواء سيد كمال الروضان، من الأردن. كذلك، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية يرأسها السيد هانريك سوكالسكي من بولندا، وقائدها العسكري هو العميد يوها إنغستروم، من فنلندا.

ثالثا - كرواتيا

٤ - في تقريري S/1995/835 المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استعرضت الحالة عقب الاستيلاء العسكري للحكومة الكرواتية على ثلاثة من قطاعات عملية أنكرو الأربعة. ومنذ ذلك التقرير، ظلت المهام الرئيسية لعملية أنكرو تتمثل في السعي نحو تخفيف حدة التوترات في المنطقة المعروفة بالقطاع الشرقي (سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية) ورصد أوضاع الأقليات في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة سابقا في القطاعات الجنوبي والشمالي والغربي، في الوقت الذي تقوم فيه بسحب جميع أفراد الأمم المتحدة العسكريين من القطاعات السابقة وإعادتهم إلى أوطانهم وغلق مقار هذه القطاعات والمقر العسكري لعملية أنكرو، وهو ما يجب الانتهاء منه في موعد لا يتجاوز ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٥ - وفي ظل اشتداد حدة التوتر العسكري في القطاع الشرقي - بما في ذلك تعزيزات القوات الكرواتية غربي القطاع، والتصريحات المتكررة الصادرة عن الزعماء الكروات عن اعتزامهم استرداد المنطقة إذا لم تنجح المفاوضات المتعلقة بإعادة دمجها سلميا - أظهرت عملية أنكرو دعمها للمفاوضات السياسية الجارية بالسعي نحو الحفاظ على سلامة المنطقة الفاصلة بين الجانبين، مع اتخاذ تدابير محلية لبناء الثقة، منها لم شمل الأسر وتسهيل الزيارات الإنسانية. وبالنظر إلى احتمال وقوع هجوم وشيك، اتخذت احتياطات لتعزيز وتحصين مواقع عملية أنكرو. كما وضعت خطة طوارئ لإيواء الأشخاص الذين قد يصبحوا مشردين، منها مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تخزين الأغذية والمياه والإمدادات الإنسانية، والتي تم تسلمها. ولا يزال القلق بالغا إزاء أمن قوات وأفراد الأمم المتحدة في القطاع.

٦ - وفي أعقاب مفاوضات محلية مكثفة امتدت طوال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ - أجراها مبعوثي الخاص، السيد ثورفالد ستولتنبرغ، وسفير الولايات المتحدة لدى كرواتيا، السيد بيتر غولبرايت، وعقب مفاوضات أخرى في محادثات السلم في دايتون بأوهايو - تم التوصل إلى التزام في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين الرئيس ميلوشيفيتش والرئيس توديمان بإعادة تنشيط المفاوضات المحلية. وقد اختتمت هذه المفاوضات بتوقيع الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية (الاتفاق الأساسي) في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد أحيل نص الاتفاق الأساسي الى المجلس في الوثيقة S/1995/951. وفي قراره ١٠٢٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، رحب مجلس الأمن بالاتفاق، وأعرب عن استعداده للنظر، على وجه السرعة، في طلب إنشاء إدارة انتقالية والإذن بقوة دولية مناسبة.

٧ - وإلى أن يتم ذلك، ووفقا للقرارات ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٩٤ (١٩٩٥) و ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥)، عمد أفراد عملية أنكرو - بالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية - الى مواصلة رصد حالة الفئات المستضعفة، بمن فيها لاجئو فيليكا كلادوسا والأقلية الصربية الكرواتية في القطاعات السابقة. وظل ما يقرب من ٠٠٠ ٦ من الصرب الكروات باقين في القطاعين الشمالي والجنوبي، ومعظمهم من كبار السن أو المعوقين ممن يعيشون في مناطق نائية في أوضاع بائسة. وواصلت عملية أنكرو توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لهذه الفئات، بما فيها التحرش، ونهب الممتلكات، وحرق المنازل، وقتل المدنيين. ورغم ما بذلته الحكومة الكرواتية مؤخرا من جهود لتحسين أوضاع الصرب الكروات في القطاعات، ورغم تناقص عدد حوادث حرق المنازل، فإن استمرار نمط أعمال العنف والترويع يزيد من الشواغل الخطيرة إزاء سلامتهم، بما في ذلك قدرة الكثير منهم على تحمل فصل الشتاء في ظل أوضاع الحرمان الاقتصادي والمادي. وقد قدمت عملية أنكرو المساعدة لهؤلاء الناس. إلا أن المسؤولية الفعلية عن سلامتهم تقع على عاتق الحكومة الكرواتية، التي عليها أن تثبت، بإجراءات ملموسة، استعدادها لكفالة احترام حقوق الأقلية الصربية الكرواتية في القطاعات السابقة، والتعاون مع المنظمات الدولية تحقيقا لهذه الغاية.

٨ - ولم تقم الحكومة الكرواتية بعد بأي إجراء يبدد قلق المجلس - الذي أعرب عنه مؤخرا في القرار ١٠١٩ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ - إزاء القيود الزمنية المفروضة على اللاجئين للعودة الى كرواتيا لاسترداد ممتلكاتهم. وقانون الإدارة المؤقتة للممتلكات المهجورة حاليا في الاقليم المحتل سابقا سيدخل حيز النفاذ اعتبارا من ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهو يسمح للحكومة الكرواتية بجعل المنازل والممتلكات المهجورة متاحة لإسكان المشردين، ما لم يطالب المالكون بممتلكاتهم للاستعمال الشخصي بالعودة الى كرواتيا. وفي الوقت الحاضر، فإن الإجراءات الإدارية المعمول بها والشواغل الأمنية التي لها ما يبررها تشكل، في الواقع، عقبة كأداء في سبيل عودة الصرب لاسترداد ممتلكاتهم.

٩ - وقد قامت عملية أنكرو بسلسلة من الزيارات للسجون لمتابعة قضايا حوالي ٨٠٠ من الصرب الكروات الذين تم احتجازهم عقب العمليات العسكرية الكرواتية في القطاعات السابقة. وتعد صعوبة الحصول على محامين بمثابة شكوى مستمرة. ومن مصادر القلق أيضا عدم وضوح التهم. كذلك، قدمت عملية أنكرو المساعدة في مجالي الشؤون المدنية والشرطة المدنية لعملية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيم كوبلنسكو للاجئين في القطاع الشمالي السابق. فالمخيم يأوي ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ من لاجئي البوسنة (من الموالين لعبديتش) من فيليكا كلادوسا

١٠ - أما الحالة حول شبه جزيرة بريفلاكا فظلت مستقرة، رغم حدوث استفزازات على الجانبين. وقد ساهم وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في منطقتي بريفلاكا ودوبروفنيك في السيطرة على التوترات في هاتين المنطقتين المنذرتين بالتفجر.

رابعا - البوسنة والهرسك

١١ - خلال فترة الولاية الحالية، ساد الحالة في البوسنة والهرسك ثلاثة عناصر أساسية. الأول هو وجود مستوى لم يسبق له مثيل من الأنشطة العسكرية في مسرح العمليات، شمل عمليات هجومية شنتها جميع الأطراف وأسفرت عن تحركات كبرى للاجئين والمشردين، وعن انتشار انتهاكات القانون الإنساني الدولي على يد قوات صرب البوسنة. ثانيا، حدث تغير في دور كل من قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، اللتين أصبحتا تشتبكان عسكريا مع صرب البوسنة. ثالثا، فإن مبادرة السلم التي تقودها الولايات المتحدة - الى جانب حدوث تقلص حاد في أعمال القتال على نطاق البلد - قد عملا، في الأسابيع القليلة الماضية، على تهيئة أول فرصة حقيقية منذ أشهر طوال لإيجاد حل سياسي للنزاع الدائر في البوسنة والهرسك.

١٢ - وفي الجزء الأول من فترة الولاية الحالية، واجهت قوة الأمم المتحدة للحماية مصاعب جمة في تنفيذ ولايتها في البوسنة والهرسك، وذلك التصميم البين للأطراف على تسوية النزاع بالوسائل العسكرية عقب انتهاء سريان اتفاق وقف أعمال القتال المبرم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. كذلك، فإن عدم امتثال صرب البوسنة لأحكام منطقة حظر الأسلحة الثقيلة بسراييفو ونقاط جمع الأسلحة في أيار/مايو ١٩٩٥، الى جانب استغلال الضربات الجوية التي شنتها الناتو على مستودع ذخيرة تابع لصرب البوسنة، في باليه، كذريعة لعدم قيام الصرب بإعادة الأسلحة الثقيلة الى مواقع التخزين، إنما أسفر عن أخذ قوات صرب البوسنة ما يزيد على ٣٠٠ من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية رهائن، حيث استخدمت البعض منهم كـ "دروع بشرية" في المواقع الهامة استراتيجيا. وردا على أزمة الرهائن وعلى الموقف الضعيف لقوة الأمم المتحدة للحماية، وافق مجلس الأمن، في قراره ٩٩٨ (١٩٩٥)، على وزع قوة للرد السريع من أجل تزويد قوات الأمم المتحدة للسلام وقوة الأمم المتحدة للحماية بقدرة اضافية لتنفيذ ولاية كل منهما.

١٣ - وكما وصفت بالتفصيل للمجلس في تقريري S/1995/755 المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، قام صرب البوسنة بشن هجوم شامل يوم ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ على منطقة سريبرينيتسا الآمنة، مما أسفر عن تعرض السكان لعدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان. وعقب هذا الهجوم، شرع الصرب في شن هجوم على منطقة جيبا الآمنة المجاورة، التي سقطت أمام قوات الصرب في ٢٥ تموز/يوليه. وفي ٢١ تموز/يوليه، والصرب يهاجمون جيبا، عقد وزراء خارجية فريق الاتصال والناتو والدول المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية اجتماعا في لندن لمناقشة التدابير المقبلة في ضوء عدم قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية على ردع عمليات الهجوم على سريبرينيتسا. وفي أعقاب ذلك، جرى تحذير أطراف النزاع، وخاصة صرب البوسنة، من أن أي انتهاكات أخرى للمناطق الآمنة ستقابل بقوة حاسمة، بما في ذلك استخدام الضربات الجوية للناتو.

١٤ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، سقطت خمس قذائف مدافع هاون بالقرب من سوق "ماركالي" بسراييفو، قتلت إحداها ٣٧ شخصا وأصابت ٨٨ آخرين بجراح. ومن أجل استعادة منطقة حظر الأسلحة

الثقيلة حول سراييفو، ولردع أي عمليات هجوم أخرى على المناطق الآمنة، وجهت الناتو عدة ضربات جوية، بموافقة قائد قوات الأمم المتحدة للسلام، ضد الأسلحة الثقيلة والقذائف الصربية المضادة للطائرات بالقرب من سراييفو، وكذلك ضد مستودعات الذخيرة وغيرها من المرافق العسكرية في جميع أنحاء الأقليم الصربي البوسني الشرقي. وخلال هذه العملية، أصابت مدافع الهاون ومدفعية قوة الرد السريع أهدافا صربية بوسنية في منطقة سراييفو.

١٥ - وفور بدء العمليات الجوية للناتو في شرق البوسنة، بدأت قوات الحكومة البوسنية والقوات الكرواتية التقدم في الجزء الغربي من البلد. وفي أسبوع ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استولت قوات الحكومة البوسنية على الجانب الأعظم من نتوء أوزرن، بينما تقدمت القوات الكرواتية تقدما كاسحا في جنوب غربي البلد، حيث استولت على مناطق طالما كان يقطنها صرب البوسنة. وبدأ حدوث تدفقات كبيرة من المشردين. وفي الوقت الذي اشتدت فيه أعمال القتال في البوسنة والهرسك، واصلت الولايات المتحدة، بهمة، تنفيذ مبادرة السلام التي بدأتها خلال الصيف. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، توصل وفد الولايات المتحدة الى ابرام اتفاق لوقف اطلاق النار في جميع أنحاء البلد، تضمن عناصر غير عسكرية، مثل المعاملة الإنسانية للمحتجزين، وحرية الحركة، وحق المشردين في العودة الى ديارهم الأصلية. وعمد الأفراد العسكريون والمدنيون، بقوة الأمم المتحدة للحماية، على الفور، الى اتخاذ تدابير شتى لكفالة نجاح تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار، بما في ذلك أنشطة إزالة الألغام، التي كانت لازمة لإصلاح وإعادة تشغيل المرافق العامة في سراييفو. وقام رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية بإجراء المفاوضات التي أدت الى بدء سريان وقف اطلاق النار.

١٦ - ومنذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، عندما دخل اتفاق وقف اطلاق النار حيز النفاذ، تحسنت الحالة في البوسنة والهرسك، تحسنا كبيرا. فمنذ وقف اطلاق النار، لم يقيد المرور في المدينة عبر "الطرق الزرقاء"، كما أن قوة الأمم المتحدة للحماية تقوم بمرافقة القوافل المدنية في منطقة سراييفو من أجل ضمان حرية الحركة. وساعد تنفيذ خطة عمل مكتب المنسق الخاص لسراييفو على التعجيل التام بتحسين الحالة الأمنية. وطوال معظم الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تسببت القيود المفروضة على دخول السلع الى لمدينة في تأخير تنفيذ المشروع. إلا أنه مع فتح الطريق المار فوق جبل إيغمان، أمكن إيصال قطع الغيار والمعدات الى المدينة بكميات كبيرة لأول مرة منذ إنشاء المكتب. وقد خصص صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أموالا تزيد في مجموعها على ١١ مليون دولار للمشاريع الحيوية في المدينة، والتي قارب الكثير منها على الانتهاء. وفضلا عن ذلك، شارك المكتب بهمة في إصلاح وتثبيت شبكة المرافق العامة، كما أنه يقوم بدور قيادي في المفاوضات المتعلقة بالمرافق العامة والتي سبقت تنفيذ وقف اطلاق النار في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، جرت مرافقة أول قوافل من الشاحنات والحافلات المدنية بين سراييفو وغوراجدة. وتتمتع القوافل المرافقة بحرية الحركة على الطرق الرئيسية. إلا أن قوات الحكومة البوسنية قامت مؤخرا بمنع قوافل المرافقة الخاصة بالأمم المتحدة، والتي تقدمها الفرقة الروسية، من دخول غوراجدة.

١٧ - والامتثال لوقف اطلاق النار الحالي أفضل بكثير مما كان عليه في حالات وقف اطلاق النار السابقة. فلم يقم أي من لجانبين بأي أنشطة هجومية. كما أن جميع الأطراف تشترك، على نحو بناء، في لجان عسكرية مشتركة. أما مراقبو الأمم المتحدة العسكريون فيعملون حاليا في المناطق التي يسيطر عليها صرب البوسنة. كذلك، فإن قوافل قوة الأمم المتحدة للحماية والقوافل الإنسانية، فضلا عن المركبات المدنية المرافقة، تتحرك بحرية داخل سراييفو وغوراجدة وخارجهما. كذلك، فإن مطار سراييفو يعمل بصورة مأمونة وبدون مشاكل. وقد تم اطلاق سراح الأسرى والمحتجزين. إلا ان الطرفين لم يمتثلا بعد تماما لأحكام اتفاق وقف اطلاق النار فيما يتعلق بحرية حركة دوريات قوة الأمم المتحدة للحماية. فعلى سبيل المثال، لا تزال الوحدات العسكرية التابعة لكروات البوسنة تفرض قيودا في شمال غربي البوسنة.

١٨ - وقد كشفت التحقيقات المتعلقة بعمليات الطرد الأخيرة من شمالي البوسنة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بينما لا يزال منع دخول سريبرينيتسا يشكل عقبة أمام جهود تحديد النطاق الكامل لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، التي أعقبت سقوط ذلك الجيب. وما زالت الأقلية المقيمة في بانيالوكا تواجه تهديدات متزايدة لأمنها، مع احتمال طردها الوشيك. ومن دواعي القلق البالغ ما ورد من أنباء عن فصل مئات الرجال، من سن الجندية، عن الأشخاص الذين شردوا قسرا من بانيالوكا وغيرها من المدن الواقعة تحت سيطرة صرب البوسنة، سواء عند نقاط التجمع، حيث يرغم الناس على التجمع لركوب القوافل، وعند محطات الوقوف على طول الطريق المؤدي الى الإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة البوسنية. أما مصير هؤلاء الرجال وغيرهم من مئات الأشخاص، الذين جندوا للعمل القسري قبل حدوث عمليات الطرد، فلا يزال مجهولا. كذلك، أبديت شواغل إزاء سلامة اللاجئين والمشردين الصرب من الكروات والبوسنيين، وكذلك إزاء ممارسة الحكومتين البوسنية والكرواتية لإعادة توطين اللاجئين والمشردين، رغما عن إرادتهم في بعض الأحيان، في المناطق التي أخضعت لسيطرتهما مؤخرا.

١٩ - وأثار التقدم المحدود الذي أحرز في التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للاتحاد البوسني الكرواتي صعوبات، أعاقت أنشطة الأمم المتحدة. واستمرار الاتحاد، الذي يمثل أساسا لعملية السلام، يهدده عدم اتفاق الكروات البوسنيين والبوسنيين على بعض المسائل الأساسية وعلى تنفيذ ما اتفقوا عليه. ومن أهم هذه المسائل نقل المسؤولية إلى الاتحاد وإقامة أماكن إيواء في المناطق التي استعيدت مؤخرا من الصرب البوسنيين في غرب البوسنة وإعادة توطين المشردين. وقد أعلن أخيرا التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا ولكنه لم يترجم بعد إلى تعاون مجد على الأرض. كما أثارت العلاقة الصعبة بين حكومة الاتحاد وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك بعض المشاكل التنفيذية للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتصل بوزع قوة الرد السريع التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية.

خامسا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٢٠ - كانت محاولة اغتيال رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، السيد كيرو غليغوروف، أهم حادث يقع خلال فترة الولاية. ومن حسن الحظ أن هذا العمل الإرهابي، الذي أجمعت على إدانته جميع

القوى السياسية الرئيسية في البلد، لم يؤد إلى زعزعة الحياة الوطنية ولا إلى إبطاء عملية الإصلاحات الداخلية ومبادرات السياسة الخارجية.

٢١ - وقد أسهم الدور المتزايد الذي يؤديه البلد في الساحة الدولية إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلم والأمن الداخليين. وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة لا تزال تطعن في نتائج الانتخابات النيابية التي أقيمت في العام الماضي، استطاعت أغلبية الهيئة التشريعية المؤيدة للائتلاف الحاكم سن عدد من القوانين الهامة في مجالات إشاعة الديمقراطية، والتحول إلى القطاع الخاص، وتشكيل الأحزاب السياسية، والحكم الذاتي المحلي، والتعليم. غير أن الخلافات الداخلية لا تزال قائمة والتهديدات الداخلية لاستقرار البلد لم تتوقف. ولا يزال الاستياء شديدا بين الأقلية الألبانية. وتعتقد الحكومة، من ناحية أخرى، أن العلاقات بين القوميات "تدوّل" القضايا الداخلية بما لا تقتضيه الضرورة وأن هذا الأمر خليق بأن يسيء إلى مصالح البلد. إلا أن الحكومة اتخذت في الأشهر الثمانية الماضية، خطوات لمعالجة بعض شواغل المجموعة الألبانية. فأخلي سبيل جميع الأشخاص المسجونين في قضية الأسلحة و الاضطرابات التي وقعت في تيتوفو في شباط/فبراير الماضي. وأنشئت دورة دراسية خاصة مدتها أربع سنوات للمعلمين باللغة الألبانية في كلية التربية في سكوبييه. وخصصت في مؤسسات التعليم العالي حصة قدرها ١٠ في المائة لطلاب الأقليات الإثنية، وعين أول جنرال ألباني الأصل في الجيش. وتتضمن القوانين الجديدة المتعلقة بالتعليم والحكم المحلي الآن عددا من الأحكام المتصلة باحتياجات الأقليات الإثنية وحقوقها. ومما له دلالة أن أعضاء البرلمان ذوي الأصل الألباني كفوا عن مقاطعة الجلسات البرلمانية واستأنفوا مشاركتهم النشطة في أعمال الجمعية الوطنية.

٢٢ - وعلى الصعيد الخارجي، ليس هناك ما يدل على وجود تهديد عسكري وشيك لسلامة البلد الإقليمية. وقد اعترف ثلاثة من البلدان المجاورة الأربعة اعترافا رسميا بدولة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) فلم تعترف بها بعد.

٢٣ - وكان الاتفاق المؤقت بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي وقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، معلما أساسيا في العلاقات بين البلدين، وستكون له آثار بالغة الشأن على المنطقة عموما. وأود أن أعرب عن تقديري الحار لكلتا الحكومتين على ما انتهجتاه من نهج بناء أتاح لي ولمبعوثي الخاص، السيد سيروس فانس، الاستجابة على نحو فعال لطلب المجلس الوارد في القرار ٨٤٥ (١٩٩٣). وإني أواصل بذل الجهود لإيجاد حلول لما تبقى من خلافات بين البلدين. وما أن عقد هذا الاتفاق الذي عزز موقف الجمهورية الدولي، حتى أعقبته فورا إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع عدة دول أخرى، وقبول عضوية البلد في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي مجلس أوروبا، ومشاركته في مبادرة "شراكة من أجل السلام"، وفي عدد من الترتيبات الدولية والإقليمية الأخرى.

٢٤ - وعلى الصعيد الاقتصادي، تعرض البلد لفترة طويلة للأثر المزدوج الناشئ عن الحصار المفروض من الجنوب وعن عواقب الجزاءات الدولية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل

الأسود). وكان من نتائج ذلك انتهاك الجزاءات بصفة متكررة. غير أن الحكومة اتخذت، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعدد من البلدان الصديقة، إجراءات مختلفة لتثبيت دعائم الاقتصاد. وأسفر ذلك عن نجاح جزئي فقط. فلئن انخفض معدل التضخم واستمر التحول إلى القطاع الخاص وإصلاح النظام المصرفي بوتيرة سريعة، تراجع الإنتاج الصناعي تراجعا كبيرا وارتفعت نسبة البطالة إلى ٥٠ في المائة من القوة العاملة.

٢٥ - وكانت للدور الفعال الذي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي أهمية بالغة بالنسبة إلى السلطات العليا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. فقد حافظت هذه القوة على اتصالات عمل منتظمة مع عدد من الوزارات الحكومية على نحو أتاح إقامة علاقات عمل وشراكة ممتازة على مختلف مستويات الحكومة. واتسمت الاتصالات مع جميع القوى السياسية في البلد، ومنها قوى المعارضة والقوى الممثلة للأقليات الإثنية، بأهمية خاصة لتشغيل البعثة وتنفيذ ولايتها. وبادر قائد القوة إلى إقامة اتصالات مع السلطات العسكرية لألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) عادت بالفائدة على الجانبين. والجانبان متفقان على أنه لا بد من إبداء مزيد من المرونة خلال المواجهات الحدودية وأن حالات عبور الحدود الضئيلة الشأن ولكن المنطوية على خطر حقيقي ستعتبر "هفوات بريئة". ونتيجة لذلك، تراجع عدد الحوادث الحدودية بين دوريات الجانبين تراجعا كبيرا.

سادسا - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

٢٦ - احتفظت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، طوال مدة البعثة، على وجود لها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) للقيام بمهام الاتصال السياسي والإعلام، فضلا عن المهام المتصلة بمراقبة شبه جزيرة بريفلاكا، على النحو الذي كلف به القرار ٧٧٩ (١٩٩٢)، ومراقبة المطارات، على النحو الذي كلفت به الفقرة ٥ من القرار ٧٨٦ (١٩٩٢). وتبين أن مستوى التعاون الذي يحظى به ضابط الاتصال في بلغراد مع السلطات الاتحادية عنصر حيوي في التشغيل الفعال للبعثات الثلاث ولا يزال ضروريا للحفاظ على وجود الأمم المتحدة هناك. ومن المهم في هذا الصدد، أن توفر الحكومة الاتحادية للأمم المتحدة موظفيها وممتلكاتها وأموالها وأصولها والامتيازات والحصانات اللازمة الناشئة عن المادة ١٠٥ (١) من الميثاق، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والمبادئ والممارسات العرفية التي تنطبق على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو العمليات المشابهة.

سابعا - ملاحظات

٢٧ - إن الاتفاق الإطاري العام، الذي وقعه بالأحرف الأولى رؤساء البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في دايتون بولاية أوهايو، يوفر أخيرا الأساس اللازم لتحويل السلام إلى حقيقة واقعة في أراضي يوغوسلافيا السابقة التي مزقتها الحرب. وسبق لي أن أعربت علنا عن ترحيبي بالاتفاق وتأييدي له وأود أن أثني على جميع من بذلوا جهودا حاسمة في التوصل إلى هذا الاتفاق. وإن لمن

دواعي الأسى الشديد في المجتمع الدولي أن يتم التوصل الى هذا الاتفاق بعد أن أزهقت أرواح ما يقرب من ربع مليون شخص، معظمهم من المدنيين الأبرياء، ولا سيما أن أعمال القتل هذه كانت نتيجة مجازر مروعة. ولا بد أيضا من أن يقترن السلام بالعدل إذا أريد له البقاء.

٢٨ - والاتفاق الإطاري، الذي قدم إلى مجلس الأمن بصفة غير رسمية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اتفاق شامل ومفصل، ويتضمن جوانب جديدة ذات آثار بالغة الشأن لا بالنسبة إلى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام الموزوعة حاليا في يوغوسلافيا السابقة فحسب، وإنما بالنسبة إلى دور المنظمة في هذه المنطقة في المستقبل أيضا. ولا يزال يتعين تقييم هذه الآثار وتحليلها بصفة تامة، ولكني مستعد لمساعدة مجلس الأمن ودعمه فيما يجب اتخاذه من قرارات وإجراءات بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام ومرفقاته ذات الصلة. ويعكس بعض التوصيات التالية المتعلقة بولايات مقر قيادة قوات الأمم المتحدة للسلام وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بصفة تمهيدية، بعض أحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دايتون. غير أني أعتزم أن أقدم خلال فترة وجيزة تقارير أخرى عن المهام التي قد يلزم أن تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تنفيذ اتفاق ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو)

٢٩ - إن الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إنجاز أساسي يتيح إدماج المنطقة المعروفة بالقطاع الشرقي إدماجا سلميا في كرواتيا. كما أنها تفتح السبيل أمام عودة جميع المشردين الكرواتيين إلى ديارهم إن شاءوا ذلك.

٣٠ - ويطلب الاتفاق الأساسي أن ينشىء مجلس الأمن إدارة انتقالية تحكم المنطقة خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ شهرا يمكن تمديدها ١٢ شهرا آخر وأن يأذن لقوة دولية بحفظ السلام والأمن خلال الفترة الانتقالية وأن يساعد، بخلاف ذلك، في تنفيذ الاتفاق. كما سيجري إزالة الطابع العسكري من المنطقة خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يوما من موعد وزع القوة. وتشمل المهام المدنية، خلال الفترة الانتقالية، ضمان تمكن اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم، والإشراف على مسائل الملكية، ورصد حقوق الإنسان، وإعادة تشغيل جميع الخدمات العامة بصفة طبيعية، وتنسيق الدعم والمساعدة الدوليين، وتنظيم الانتخابات ورصدها. وبالإضافة إلى ذلك، يتوخى الاتفاق الأساسي إنشاء قوات مؤقتة للشرطة المحلية وتدريبها ومرابطة مراقبين دوليين على طول الحدود الدولية للمنطقة وتيسير حرية الحركة للأفراد عبر المعابر الحدودية القائمة.

٣١ - وليس معروفا بعد أي دول أو منظمات أو مؤسسات دولية ستضطلع بهذه المهام المعقدة وغيرها، ولكن من الواضح، على ضوء الأمثلة الحديثة للاتفاقات التي أحل بها وأعقبها تصعيد سريع في العنف، أنه ما لم ينفذ الاتفاق الأساسي تنفيذا كاملا وصحيحا فأغلب الظن أن الحرب ستستأنف مع ما تحتمله من عواقب وخيمة بالنسبة إلى آفاق السلام لا في كرواتيا فحسب وإنما في البوسنة والهرسك أيضا. كما أن

تنفيذ الاتفاق في موعده أمر أساسي لمواصلة الزخم الحالي لعملية السلام. ولهذه الأسباب يستحق الاتفاق دعما دوليا كاملا لتنفيذه تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب. وبديل ذلك هو العودة إلى دوامة المأزق السياسي وتصعيد العنف على نحو يفضي إلى استئناف الحرب ونزوح عشرات آلاف اللاجئين الجدد. وكما ذكر في موضع سابق، اعترف مجلس الأمن، في قراره ١٠٢٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بالحاجة إلى اتخاذ تدبير متابعة عاجلة للطلب الموجه إليه في الاتفاق لإنشاء إدارة انتقالية والإذن بإرسال قوة دولية.

٣٢ - وثمة فيما يبدو خياران واقعيان لا ثالث لهما لمستقبل عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (عملية أنكرو): فإما أن يقرر مجلس الأمن إنهاء مهامها عند انقضاء ولايتها الحالية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ارتقابا لتولي الدول والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية المسؤولية عن تنفيذ الاتفاق الأساسي اعتبارا من ذلك التاريخ، وإما أن يقرر المجلس مواصلة وجود عملية أنكرو لفترة محدودة تقوم خلالها العملية، قدر الإمكان، بأداء مهامها الحالية ريثما تنشأ الإدارة الانتقالية ويتم وزع قوة دولية تتولى المهام المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي.

٣٣ - وتماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٠٢٣ (١٩٩٥)، يقيم ممثلي الخاص اتصالا وثيقا مع جميع الأطراف المعنية. وأوضح رئيس جمهورية كرواتيا، الدكتور فرانجو توديمان، في اجتماعاته الأخيرة مع ممثلي الخاص، أنه لا تسعه الموافقة على تمديد ولاية عملية أنكرو لفترة أخرى. غير أن الرئيس توديمان مستعد للموافقة على إبقاء الكتيبتين لموزوعتين حاليا كتدبير انتقالي. وأصر الرئيس توديمان على أن يبدأ تنفيذ الاتفاق الأساسي، ولا سيما جوانبه المتعلقة بإزالة الطابع العسكري، في ١ كانون الأول/ديسمبر. ولكن إنهاء ولاية عملية أنكرو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ دون التيقن من قدرة المؤسسات الأخرى على تولي المسؤولية عن تنفيذ الاتفاق الأساسي خليق بزعزعة المنطقة زعزعة شديدة. وقد يرغب المجلس، على ضوء الموقف الذي اتخذه الرئيس توديمان، في الإبقاء على وجود عملية أنكرو لفترة انتقالية قدرها شهران أو ريثما يتخذ قرارا بشأن وزع القوة الدولية، أيهما أقرب. وخلال هذه الفترة، يمكن لعملية أنكرو أن تعمل على تيسير المساعدة المناسبة وتوفيرها لوزع القوة الدولية وإقامة الإدارة الانتقالية، ولكنها لن تستطيع، بولايتها وتكوينها الراهنين، تيسير عملية إزالة الطابع العسكري المنصوص عليها في الاتفاق الأساسي. وحتى الآن لم توافق الحكومة الكرواتية على استمرار عملية أنكرو في تأدية مهامها الحالية في كرواتيا، باستثناء رصد إزالة الطابع العسكري من شبه جزيرة بريفلاكا باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة. وقد يرغب مجلس الأمن، في هذه الظروف، في تأكيد وجود عملية أنكرو كتدبير انتقالي ريثما يتم إنشاء قوة دولية، والقيام على وجه السرعة بتعيين مدير مدني انتقالي للمنطقة، وتحديد موعد الشروع في تنفيذ الاتفاق الأساسي.

قوة الأمم المتحدة للحماية

٣٤ - يبشر الاتفاق الإطاري العام الذي وقع بالأحرف الأولى في دايتون في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بأن يكون نقطة تحول في المساعي الرامية الى إعادة ترسيخ الاستقرار في البوسنة والهرسك.

وحيث أنه يتوخى ن تتولى قوة إنفاذ جديدة، بأذن مجلس الأمن بإنشائها، مسؤولية تحقيق جوانب الاستقرار العسكري والإقليمي، فإن المهمة الأساسية لقوة الأمم المتحدة للحماية تتمثل في الترتيب لنقل المسؤولية الى قوة الإنفاذ. ويجري التخطيط لنقل المسؤولية هذا، بتشاور وثيق مع الناتو، وهو الأمر الذي سأقدم عنه تقريرا الى المجلس بأسرع ما يمكن.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، يرجع أساسا التحسن الذي طرأ مؤخرا على قدرة قوة الأمم المتحدة للحماية للاضطلاع بولايتها في البوسنة والهرسك الى تنشيط عملية السلام. وقد أدت هذه العملية، التي توجت بتوقيع الاتفاق الإطاري بالأحرف الأولى واقترنت بعمليات ارتداد للقوات العسكرية التابعة لصرب البوسنة، الى تعزيز امتثال الأطراف لوقف إطلاق النيران في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويعد تولي الرئيس ميلوشيفتش لسلطة إجراء المفاوضات بالنيابة عن جمهورية سربيسكا عاملا هاما في هذا السياق. وثمة عنصر حاسم آخر يتمثل في زيادة الردع الذي تحقق نتيجة للطريقة التي استخدمت بها القوة الجوية للناتو وقوة الرد السريع في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في أعقاب عمليات إعادة الوزع قللت بشدة تعرض قوة الأمم المتحدة للحماية للهجمات في أرجاء البوسنة والهرسك.

٣٦ - وفي ضوء تحسن الحالة في البوسنة والهرسك وفي ضوء الحالة المالية الحرجة التي تعاني منها الأمم المتحدة، قبلت توصيات ممثلي الخاص وقائد القوة بأنه لا ينبغي الإبقاء إلا على القوات الضرورية لتنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية الى حين التحول الى الترتيبات الأخرى. وفي هذا السياق، تجري إعادة كتيبتين وأربع وحدات فرعية الى أوطانها ويجري تخفيض عدد أفراد ست كتائب أخرى الى قوام القوة القياسي البالغ نحو ٩٦٥ من جميع الرتب، ووضعت أجزاء من قوة الرد السريع في وضع الاستعداد في بلدانها الأصلية. ونتيجة لذلك، سينخفض قوام قوة الأمم المتحدة للحماية من نحو ٥٠٠ ٣٠ فرد الى نحو ٦٠٠ ٢١ فرد بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ومن الممكن أيضا إجراء مزيد من التخفيضات التي تقترن بتبسيط في القيادة والتحكم والدعم الإداري نظرا لأن الاحتياج الى قيام قوة الأمم المتحدة للحماية بمرافقة القوافل الإنسانية قد قل بقدر كبير في ظل البيئة الأكثر أمنا السائدة حاليا. ولن تؤثر هذه التخفيضات على أي قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن الجانب العسكري لتنفيذ الاتفاق الإطاري. وتجدر الإشارة الى أن بعض البلدان المساهمة بقوات، في قوة الأمم المتحدة للحماية قد أعربت عن اهتمامها بالانضمام الى قوة الإنفاذ التي ستنفذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وأعتزم القيام، بأسرع ما يمكن عمليا، بسحب الوحدات التي لن تنضم الى القوة المتعددة الجنسيات.

٣٧ - وإلى حين الانتهاء من الترتيبات المتعلقة بنقل المسؤولية الى قوة الإنفاذ، فإنني أوصي بتمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للحماية لمدة شهرين أو الى أن يجري نقل السلطة بصورة مناسبة بين قوة الأمم المتحدة للحماية وقوة الإنفاذ رهنا بصدور إذن بذلك من مجلس الأمن، أيهما أقرب. ولهذا الغرض، أجرى مقر قيادة قوات الأمم المتحدة للسلام مناقشات تمهيدية مع الناتو بشأن الإجراء الذي يتخذ إذا تقرر الاستعاضة عن قوة الأمم المتحدة للحماية بقوة متعددة الجنسيات بقيادة الناتو. وقد جرت هذه المناقشات على جميع المستويات بشأن القضايا التي سيكون لها صلة بنقل السلطة بيسر من قوة الأمم المتحدة

للحماية الى القوة المتعددة الجنسيات مع أخذ المسؤوليات السياسية والمالية لكتا المنظمتين في الحسبان. وإنني أقوم حاليا بتحليل الآثار المترتبة بالنسبة للأمم المتحدة، إذا قرر مجلس الأمن الإذن بمواصلة المهام المدنية مثل الأنشطة الإنسانية وأنشطة الشرطة المدنية الواردة في الاتفاق الإطاري. ومن المتوقع أن يتم التقدم، قبل أي نقل من هذا القبيل للسلطة، بطلبات متزايدة الى قوات الأمم المتحدة للسلام للسماح باستخدام مطار سراييفو من أجل فئات من النقل الجوي بالإضافة الى تلك المحددة في الاتفاق المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٧٦١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وحيث أن الحاجة الماسة تدعو في الوقت الحالي الى استخدام المطار بطريقة موسعة، فإنني آذن لممثلي الخاص بأن يصرح، على أساس كل حالة على حدة، بالاستخدام الموسع للمطار مع مراعاة طبيعة الرحلات الجوية وأوجه القصور المادية والتقنية التي يعاني منها المطار والمسؤوليات التي يحتمل أن تتحملها المنظمة. وإنني واثق من أن هذا سيلقى موافقة المجلس.

قوة الأمم المتحدة الوزع الوقائي

٣٨ - في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أسهم دور الوزع الوقائي لقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي اسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب البلقان. وأثبتت العملية أن الوزع الوقائي يمثل شكلا فعالا لحفظ السلام وأنه يمكن تحقيق نتائج حتى لو جرى وزع عدد قليل يكاد يكون رمزيا من أفراد حفظ السلام، إذا تم ذلك في الوقت المناسب وبولاية واضحة ولا يتوقع البلد المضيف أن تقوم الأمم المتحدة بحماية حدوده ويرى أن مجرد وجود قوة دولية يمثل رادعا كافيا لتثبيط المعتدين المحتملين. وقد تحقق حتى الآن الهدف الرئيسي من العملية وهو منع النزاع القائم في يوغوسلافيا السابقة من الانتشار. وعلى أي حال، فإن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ترى أن الأسباب التي دعت الى إنشاء عملية الأمم المتحدة للوزع الوقائي لا تزال قائمة وإنني أشاركها في هذا الرأي. وإن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، بنفس الولاية والتوام وتكوين القوات أساسا يعد أمرا أساسيا في المحافظة على السلام والاستقرار في هذا البلد. وإنني ندرك أيضا لضرورة الرجوع الى المجلس، بأسرع ما يمكن، بشأن إنشاء قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي على أساس مستقل تماما يقدم تقاريره مباشرة الى نيويورك. وسوف يتطلب هذا إجراء تعديلات في الهياكل الإدارية والسوقية وهياكل الدعم العسكري للبعثة وبالتالي إجراء تعديلات طفيفة في قوامها المأذون به. وإنني أعتزم تقديم توصية مناسبة الى المجلس بشأن هذه المسائل بأسرع ما يمكن. وعلى أي حال، ينبغي تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي لمدة إثني عشر شهرا أخرى بغض النظر عن التطورات الطارئة في أي مكان آخر على مسرح الأحداث.

مقر قيادة قوات الأمم المتحدة للسلام

٣٩ - في ضوء الإجراءات التي يتعين أن تتقرر لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، ومن بينه نقل المسؤولية من قوة الأمم المتحدة لحماية الى قوة متعددة الجنسيات، والاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارنيا وسرميوم الغربية، فإنني لست في وضع يسمح لي في هذه المرحلة من أن أوصي بإجراء تغييرات محددة في هيكل وجود الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة أو بشأن مقر

قيادة قوات الأمم المتحدة للسلام في زغرب. وكما أشرت من قبل، سأرجع الى المجلس بتوصيات مناسبة بمجرد أن تتضح الحالة بما فيه الكفاية.

٤٠ - وفي الختام أود أن أعرب عن تقديري للسيد ياسوشي أكاشي ممثلي الخاص السابق والسيد ثورفالد ستولتنبيرغ مبعوثي الخاص والفريق برنار جانفييه قائد القوة، ورؤساء البعثة والقادة العسكريين لعملية استعادة الثقة في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي وقوة الأمم المتحدة للحماية، وللرجال والنساء الشجعان والمتفانين العاملين في بعثات قوات الأمم المتحدة للسلام الثلاث، على جهودهم المتفانية في خدمة الأمم المتحدة والسلام في يوغوسلافيا السابقة.

٤١ - وعلاوة على ذلك، أود أن أثني على جميع الحكومات والمؤسسات والمنظمات وممثلي هذه الجهات والأفراد الآخرين الذين أسهمت جهودهم المتأنية التي لا تكل على مدى السنوات الخمس الماضية اسهاما قيما في تهيئة الأسس للاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والاتفاق الإطاري العام الذي وقع بالأحرف الأولى في دايتون بأوهايو في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويأتي على رأس هذه القائمة الطويلة أعضاء مجلس الأمن وفريق الاتصال والرئيسان المشاركان السابقان والحاليان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

٤٢ - وأخيرا، أشيد بذكرى الرجال والنساء العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإنسانية، ممن فقدوا أرواحهم في مهمتهم لتخفيف معاناة الشعوب في يوغوسلافيا السابقة واستعادة السلام في المنطقة.

المرفق الأول

وزع الوحدات والمراقبين العسكريين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

		الوحدات	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	الشرطة المدنية	المجموع
١ - كرواتيا (انكرو)					
(أ) المقر الرئيسي، زغرب		٢٧١	٣٩	٢٦	
(ب) قيادة الحامية - زغرب		٧		١٩	
(ج) قيادة الحامية - سبليت		١٠		٤	
(د) قيادة الحامية - بلوسي		٦			
'١' كتائب المشاة					
القطاع الشرقي	بلجيكا	٦٩٣			
	الاتحاد الروسي	٩١٢			
		١ ٦٠٥	٤٨	١٦	
القطاع الشمالي السابق					
	الدانمرك	١١٩			
	بولندا	٤٦١			
	الأردن (٢)	٦			
	أوكرانيا (٢)	٥			
		٥٩١	٣١	٦١	
القطاع الجنوبي السابق					
	كندا (١)	٩			
	الجمهورية التشيكية	٥٢٣			
	الأردن (٣)	٦			

المرفق الأول (تابع)

		الوحدات	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	الشرطة المدنية	المجموع
	كينيا	٢			
		٥٤٠	٣٤	٧١	
القطاع الغربي السابق	نيبال	١٦٥			
		١٦٥	١٢	٩٩	
المجموع الفرعي		٣ ١٩٥	١٦٤	٢٩٦	
'٢' وحدات الدعم					
	وحدة الدعم الكندية	٤٥٠			
	فرقة النقل والإمداد الدانمركية	١١			
	كتيبة النقل والإمداد الفرنسية	٨٢٧			
	وحدة حراسة المقر الفنلندية	٣٩			
	الكتيبة الطبية الإندونيسية	٢٣٦			
	قاعدة النقل والإمداد الهولندية	٧٨			
	الوحدة النرويجية لمراقبة الحركة	١١٤			
	الكتيبة الهندسية السلوفاكية	٥٩٠			
	السرية السويدية بالمقر	١٠٠			
	المستشفى الميداني الأمريكي	٣٦١			
	وحدة طائرات الهليكوبتر الأوكرانية	٦٠			
	المستشفى الألماني	٥١٩			
المجموع الفرعي		٣ ٣٨٦			٧ ٠٤١

المرفق الأول (تابع)

		الوحدات	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	الشرطة المدنية	المجموع
٢ - البوسنة والهرسك (قوة الأمم المتحدة للحماية)					
(أ) مقر قوة الأمم المتحدة للحماية		١٧١	١٤	١٣	
(ب) وحدات المشاة					
قطاع سراييفو	المقر	٧٨			
	مصر	٤١٣			
	فرنسا (٢) (ويشمل أفراد المقر)	٨٥٤			
	فرنسا (٤)	٨٥٠			
	فرنسا (٥)	٨٩٢			
	أوكرانيا (١)	٥٦٦			
	الاتحاد الروسي (٢)	٤٩٨			
		٤ ١٥١	٧٩	٨	
(ج) وحدات الدعم لقطاع سراييفو					
	السرية الفرنسية بالمقر	٢١٥			
	وحدة AOG الفرنسية	٢٤١			
	الوحدة الطبية الفرنسية	٢٧			
		٤٨٣			
(د) مجموعة كتائب المشاة					
قطاع الشمال الشرقي	المقر	٤٤			
	وحدات شمال أوروبا (٢)	١ ١٢٢			
	وحدة الرادار الأردنية	١٠٢			
	باكستان (١)	١ ٣٠٩			
	باكستان (٢)	١ ٣١٣			

المرفق الأول (تابع)

		الوحدات	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	الشرطة المدنية	المجموع
	باكستان (مقر القطاع الشمالي + المقر)	٣٧٠			
		٤ ٢٦٠	٦٨		
قطاع الجنوب الغربي	المقر	١٠٦			
	المملكة المتحدة (١)	٤٣٣			
	الوحدة النيوزيلندية	٢٥٠			
	كندا (٢)	١٨٩			
	ماليزيا	٩٧١			
	اسبانيا	١ ٢٣٧			
	تركيا	١ ٤٥٠			
		٤ ٦٣٦	٧١	٢	
بيهاتش	المقر	١١			
	بنغلاديش	٣٣٤			
		٣٤٥	٤٥	٢٢	
بانجالوكا			٣٤		
المجموع الفرعي		١٤ ٠٤٦	٣١١	٤٥	
(هـ) وحدات الدعم					
	كتيبة النقل البلجيكية	٩٥			
	العناصر الخاصة البريطانية	١ ٢٠٤			
	السرية الدانمركية بالمقر	١٥٨			
	وحدة الدعم الفرنسية	٣٠١			
	الكتيبة الهندسية الفرنسية	٥٥٨			

المرفق الأول (تابع)

		الوحدات	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	الشرطة المدنية	المجموع
	الوحدة الجوية الرويجية	٤١			
	كتيبة النقل والإمداد النرويجية	٦٨٨			
	الكتيبة الهندسية الإندونيسية	٤٦٩			
	كتيبة النقل الهولندية	٥٥٥			
	قاعدة توزلا الجوية	١٧			
		٤ ٠٨٦			
المجموع الفرعي		٤ ٠٨٦			
(و) قوة الرد السريع		٦ ٠٤٦			٢٤ ٥٣٤
٣ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي)					
(أ) وحدات المشاة					
	كتيبة الشمال الأوروبي (١)	٥٥٦			
	الوحدات الأمريكية	٤٩٤			
المجموع الفرعي		١ ٠٥٠	٢٤	٢٥	١ ٠٩٩
٤ - مواقع أخرى					
(أ) مراقبو المهابط الجوية			٤٧		
(ب) بريفلاكا			٣٠		
المجموع الفرعي			٧٧		٧٧
المجموع		٣١ ٨٠٩	٥٧٦	٣٦٦	٣٢ ٧٥١

المرفق الثاني

قائمة الإصابات حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

الأفراد العسكريون

	كرواتيا				البوسنة والهرسك	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	أماكن أخرى	المجموع
	القطاع الشرقي	قطاع الغرب السابق	قطاع الشمال السابق	قطاع الجنوب السابق				
الإصابات بسبب الحرب								
قاتلة	٣	٣	١٠	١١	٥١	صفر	صفر	٨٠
المجموع	٣٦	٢٤	٧١	٩٣	٤٧٧	صفر	٧	٧٠٨
إصابات أخرى								
قاتلة	٣	٩	٤	٥	٢٨	صفر	١٢	٦٦
المجموع	٤٣	٤٢	٣٠	٣٠	٢١٥	١٢	٨٠	٤٥٤
إصابات المرور								
قاتلة	٣	٣	٤	٩	٣٦	١	١٠	٦٦
المجموع	٤١	٥٦	٥١	٥٩	٢٣٩	١١	٥١	٥٠٩
المجموع								
قاتلة	٩	١٥	٢٠	٢٥	١١٥	١	٢٢	٢١٢
المجموع	١٢٠	١٢٢	١٥٠	١٨٢	٩٣١	٢٣	١٣٨	١ ٦٧١

المرفق الثالث

قوام القوات حسب البلد حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥

البلد	الوحدات	المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١ ٤١٧	٣٢	٢٠
الأرجنتين	صفر	٥	صفر
الأردن	٤١١	٤٥	٣٠
اسبانيا	١ ٢٥٩	١٩	صفر
استونيا	٣٣	صفر	صفر
ألمانيا	٥١٩	صفر	صفر
إندونيسيا	٧٠٧	٥	صفر
أوكرانيا	٦٤٦	١٠	٢٠
أيرلندا	صفر	٩	١٧
باكستان	٣ ٠١٨	٢٢	صفر
البرازيل	صفر	٣٢	٣
البرتغال	صفر	١٢	٣٠
بلجيكا	٧١٤	١٥	صفر
بنغلاديش	٣٠٠	٤٢	٢٥
بولندا	٤٦١	١٩	١٥
تركيا	١ ٤٦٦	صفر	صفر
تونس	صفر	صفر	صفر
الجمهورية التشيكية	٥٢٣	١٧	صفر
الدانمرك	٢٩٩	١٥	٢٦
سلوفاكيا	٩٠ر	صفر	صفر
السنغال	صفر	صفر	٢٠

المرفق الثالث (تابع)

البلد	الوحدات	المراقبون العسكريون	الشرطة المدنية
السويد	١ ١٥٢	١٩	٢٥
سويسرا	صفر	٦	٦
غانا	صفر	٣٠	صفر
فرنسا	٧ ٥١٥	١٠	٢٥
فنزويلا	صفر	صفر	صفر
فنلندا	٤٦٤	١٥	٨
كندا	٦٦١	١٤	صفر
كينيا	٢	٤٧	١٤
ليتوانيا	٢٢	صفر	صفر
ماليزيا	١ ٠٠٤	صفر	صفر
مصر	٤٢٧	١٦	٣٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤ ٨٦٧	١٩	صفر
النرويج	٩٢١	٢٨	١٣
نيبال	١٦٥	٦	صفر
نيجيريا	صفر	٢٦	٢٦
نيوزيلندا	٢١٠	٩	صفر
هولندا	٨١١	٣٢	١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٨١٨	صفر	صفر
بلدان أخرى[أ]	٢١٤		
المجموع	٣٠ ٨٠٩	٥٧٦	٣٦٦

(أ) مقر قيادة قوات الأمم المتحدة للسلام وقيادة الحامية في زغرب وسبليت وبلوسي (ويشمل الأفراد من البلدان المذكورة أعلاه.

- - - - -

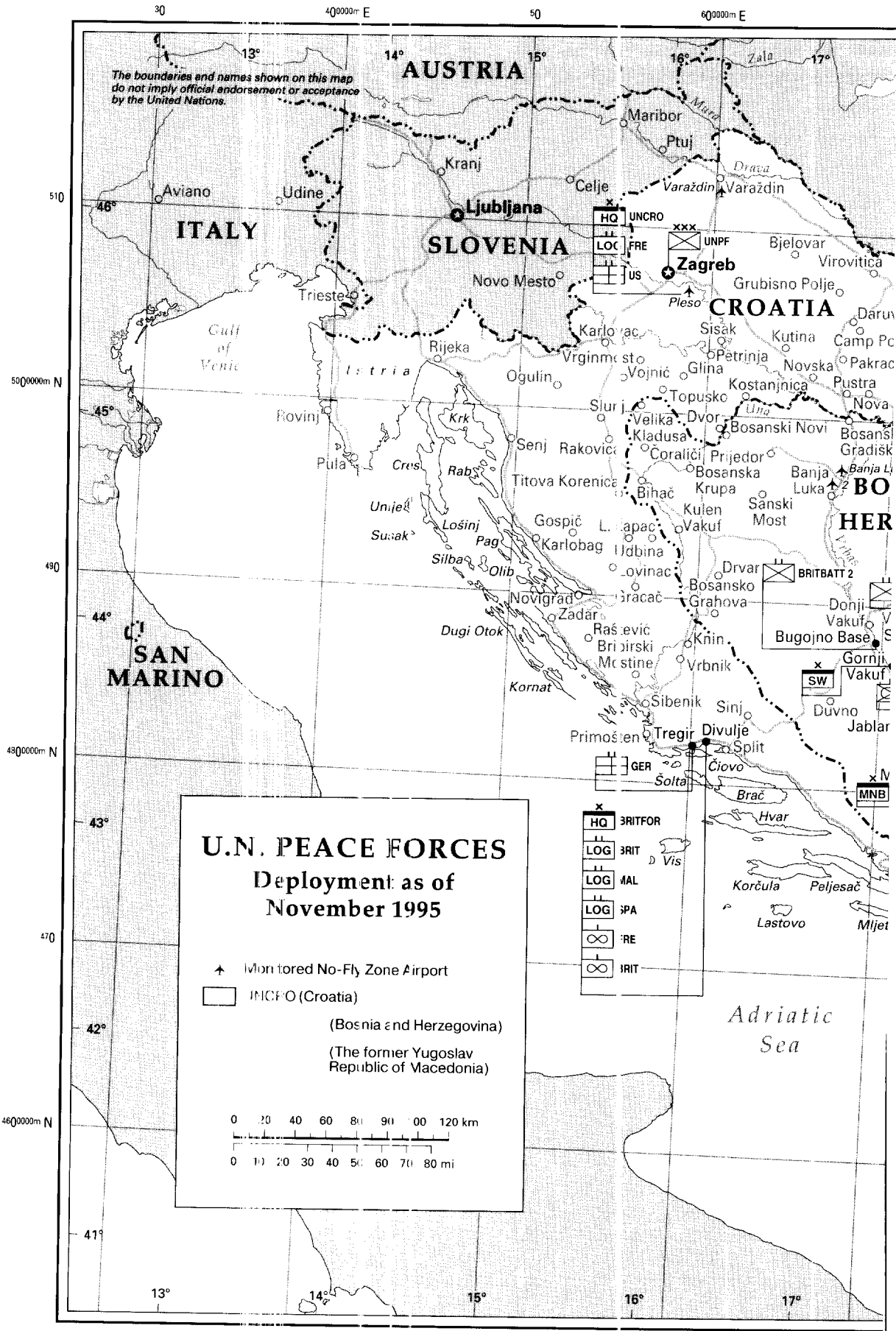

Map No. 3684 Rev. 7 UNITED NATIONS
November 1995

Department of Public Information
Cartographic Section